نقيب صيادلة دمشق لـ«الوطن»: زيادة سعر العلبة ١٥ ألف ليرة

شحنة جديدة من حليب الأطفال في طريقها إلى الصيدليات

الربط الإلكتروني للصيادلة يحتاج إلى كهرباء وإنترنت بشكل دائم

فادي بك الشريف

كشف رئيس فرع نقابة الصيادلة في دمشق حسن ديروان عن صدور قرار برفع سعر حليب الأطفال «نان ١ – نان ٢» إلى ١١٥ ألف ليرة سورية للعبوة الواحدة المبيعة في الصيدليات بزيادة ١٥ ألف ليرة عن نشرة الأسعار السابقة، مع بقاء أسعار بقية الأصناف الدوائية كما هي حسب النشرات الرسمية الصادرة، على حين أكد رئيس فرع نقابة الصيادلة في اللاذقية فراس بركات لـ«الوطن» البدء بتوزيع كميات من حليب الأطفال «نان١» و«نان ٢» على الصيدليات في اللاذقية وريفها عن طريق الشركة لتغطية حاجة السوق.

وفي تصريح لـ«الوطن» شدد ديروان على الصيادلة بضرورة الالتزام بالأسعار الرسمية من دون أي زيادة تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق أي مخالفة والتعامل مع كل الشكاوى الواردة من المواطنين.

وأشار ديروان إلى وجود لجان من نقابة الصيادلة، وأخرى مشتركة مع مديرية الشؤون الدوائية في وزارة الصحة للقيام بجولات على مختلف الصيادلة والتعامل مع مختلف الشكاوى، مبيناً أن هناك من ٢٠ إلى ٣٠ ضبط زيارة لكل منطقة، وعدد الضبوط يتجاوز الـ١٥٠ أسبوعياً، وفي حال وجود أي مخالفة على صعيد تقاضي أسعار زائدة وعدم وجود الصيدلاني في الصيدلية يتم التحقيق بالموضوع واتخاذ الإجراءات اللازمة.

هذا وشهدت الأسواق انقطاعاً خلال الفترة السابقة بعدد من أصناف حليب الأطفال ما دفع البعض لبيعها بأسعار كبيرة باستغلال الطلب الكبير عليها من المواطنين وتأخر توريد الشحنة الجديدة من عبوات الحليب، رغم أن أسعار عبوات الحليب شهدت ارتفاعات تدريجية كبيرة خلال السنتين الماضيتين لمبررات ترتبط بارتفاع الكلف.

وأكد ديروان أن السوق حالياً يشهد استقراراً على صعيد تأمين المادة بكميات جيدة، كاشفاً عن وصول شحنة من حليب الأطفال إلى البلاد لتغطية الحاجة، بما يعادل ٢٠٠ ألف عبوة حليب من كل صنف.

وحسب ديروان من المقرر ورود شحنات جديدة من أصناف الحليب خلال الفترة القادمة لتغطية حاجة السوق بشكل مستمر وتلافي حصول أي انقطاع بأي صنف من أصناف الدواء.

وأشار ديروان إلى أن إلزام مكلفي مهنة الصيادلة لدى مديرية مالية دمشق باستخدام آلية الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة في طريقه للتطبيق، لتحديد رقم عملهم على أن يعتمد رمز الاستجابة QR على كل فاتورة صادرة، والربط مع قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبية، ولاسيما أن القرار يشمل حالياً دمشق فقط فيما سيتم تعميمه لاحقاً على باقي المحافظات كما سيتم منح مهلة للتطبيق ورصد الثغرات التي من الممكن مناقشتها والتراجع عنها.

وأضاف: إن المهلة الممنوحة للربط من هيئة الضرائب والرسوم هي حتى ٣٠ الشهر الجاري، مشيراً إلى الاجتماع مع المعنيين مع الهيئة العامة للضرائب والرسوم لمناقشة هذا القرار وتوفير متطلبات عملية الربط الإلكتروني للفواتير في الصيدليات، مع الإشارة إلى عدم توافر حواسيب وطاقة بديلة وإنترنت دائماً في كل الصيدليات لضمان تطبيق عملية الربط بالشكل الأمثل، علماً أن القرار سيطبق على ١٣٠٠ صيدلية في دمشق وحدها.

وحسب القرار الصادر عن الهيئة العامة للضرائب والرسوم يترتب على المكلفين المشار إليهم أعلاه استخدام أحد البرامج المحاسبية المعتمدة لدى الإدارة الضريبية المدرجة أسماؤها على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للضرائب والرسوم بمسك السجلات وإصدار الفواتير بشكل إلكتروني، أو التطبيق الإلكتروني لإصدار الفواتير المتوافر لدى الإدارة الضريبية.

وفيما يتعلق بموضوع توافر الأدوية أكدت مصادر مطلعة وجود تحسن ملموس على صعيد تأمين الدواء مقارنة مع الفترة الماضية، مع صدور عدة نشرات سعرية جديدة برفع الأسعار للعديد من الأصناف، فيما اعتبر مصدر في نقابة الصيادلة في تصريح سابق لـ«الوطن» أن سوق الدواء لا يخلو من انقطاع بعض الأنواع وذلك نتيجة الصعوبة في استيراد المواد الأولية الداخلة في إنتاجها.

وأضاف: لكن هذه الانقطاعات ليست كبيرة، كما أنه يمكن أن يكون الانقطاع لنوع من الدواء من شركة إلا أن هناك شركة أخرى تقوم بتصنيع الدواء ذاته أي إنه التركيب ذاته ولكن اختلف اسم الشركة التي تصنعه.

ولفت إلى أن استيراد الأدوية خف كثيراً باعتبار أن الأدوية المنتجة محلياً تغطي السوق بنسبة بين ٨٠ و٩٠ بالمئة، لافتاً إلى أن هناك العديد من المعامل تصنع أدوية نوعية مثل معمل لإنتاج الأدوية الداخلة في علاج السرطان وأخرى تصنع أدوية قلبية وغير ذلك من الأدوية النوعية.

يشار إلى أن عدد الصيادلة يصل إلى ٥٠ ألفاً ما بين صيادلة مازالوا يزاولون المهنة وآخرين متقاعدين إضافة إلى الصيادلة المسافرين.

مدير النظافة لـ«الوطن»: الإعلان أخفق مرتين والشركة العارضة طلبت ثلاثة أضعاف السعر المعروض من مجلس المدينة

القمامة متراكمة في مدينة طرطوس والمشكلة في نقص العمال والآليات

طرطوس- ربا أحمد

ما تزال مدينة طرطوس ترزح تحت مشكلة تردي واقع النظافة فيها نتيجة سنوات من قدم الآليات وعدم تجديدها وقلة عدد عمال النظافة بسبب التقاعد والوفاة والمرض.

الأمر الذي أوجد واقعاً سيئاً وحملاً ثقيلاً على مجلس مدينة طرطوس الذي لم يستطع تلافي المشكلة لأسباب عديدة خلال السنوات الماضية سواء لعدم قدرته وفق القوانين والأنظمة على التعاقد مع عمال جدد أو نتيجة عدم الموافقة منذ سنوات على آليات جديدة إلى اليوم.

ما أدى إلى تراكم القمامة ومخلفاتها على الأرصفة والمنصفات بسبب عدم القدرة على تلبية حاجة مساحات شاسعة من الأحياء، ولبزداد الطينة بلة قدوم فصل الصيف حيث سيزداد عبء العمال نتيجة وجود السياح والتركيز الأكبر على الكورنيش البحري.

وعليه في الآونة الأخيرة أعلن مجلس مدينة طرطوس طلب عروض أسعار لمشروع تنظيف المنطقة الواقعة غرب شارع الثورة وحتى البحر وفق دفتر شروط فنية ومدة تنفيذ ٢٧٠ يوماً متواصلة متضمنة جميع العطل والأعياد، في محاولة لسد النقص الحاصل عن طريق القطاع الخاص.

ولمعرفة التفاصيل تواصلت «الوطن» مع مدير دائرة النظافة في مجلس مدينة طرطوس مدحت زيدو الذي أوضح أن الإعلان أخفق مرتين والشركة العارضة طلبت ثلاثة أضعاف السعر المعروض من مجلس المدينة، لذلك لجأت إلى عرض بديل طلبت فيه تأمين ورشة كاملة مؤلفة من ٤٠ عاملاً و١٠ آليات في محاولة لإيجاد حل ثانٍ، حيث يقدم المتعهد أو العارض ورشته ليساند المدينة بالعمل.

ولفت إلى أن دائرة النظافة تقع تحت ضغط معادلة مستحيلة الحل، فهي تعاني خسارة عشرات العمال في السنوات الأخيرة، مشيراً إلى أنه تقاعد في هذا العام ١٥ عاملاً وانتهى ندب ١٥ عاملاً آخر وعادوا إلى معمل نفايات وادي الهدة ما أدى إلى خسارة كبيرة من دون تعويض، إضافة إلى تعطل الآليات المتهالكة بشكل مستمر، حيث أحياناً لا تعمل سوى ضاغطة واحدة لكامل المدينة نهاراً، في الوقت الذي تنتظر فيه المدينة موافقة رئاسة مجلس الوزراء على كتاب تطالب فيه بشراء آليات جديدة نتيجة توافر الاعتمادات اللازمة ولكن الإجابة لم ترد بعد على الرغم من مرور أكثر من عام على الكتاب.

وأضاف: وبالتالي تلجأ الدائرة إلى العمل وفق إمكانيات مستحيلة أمام المهام الكبيرة ولاسيما نتيجة توسع المدينة بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة وزيادة عدد الأحياء والكثافة السكانية، معرباً عن أمله أن ينجح العرض الأخير ليكون خطة إسعافية مع قدوم الصيف ولترميم بعض من الهوة الكبيرة الحاصلة اليوم.

وأشار زيدو إلى أن الحل لن يكون إلا بالموافقة على كتاب الآليات ورفد الدائرة بعدد عمال كاف وإلا فالمدينة ستبقى تعمل وفق الورشة الحالية المتنقلة بين الأحياء وبخطة إسعافية في محاولة لعدم التقصير.

رئيس وحدة مياه مدينة السويداء: أهالٍ يدفعون إكراميات لعمال الشبكات لتشغيل دور المياه ويوجهون أصابع الاتهام إلى المؤسسة بالفساد

السويداء تعاني شح المياه وهي بحاجة إلى ٢٥ ألف متر مكعب يومياً والكميات المنتجة ١٧ ألفاً

السويداء- عبير صيموعة

رغم ما تقوم به وحدة مياه المدينة من إجراءات وإصلاحات إلا أن بعض الأحياء والمواقع في مدينة السويداء ما زالت تعاني شح المياه ونقص الكميات التي يتم ضخها عبر الشبكة.

وأكد رئيس وحدة مياه المدينة محمد أبو سرحان وجود نقص بكمية المياه المنتجة التي من المفترض ضخها عبر الشبكة، موضحاً أنه تبلغ حاجة المدينة كاملة إلى أكثر من ٢٥ ألف متر مكعب يومياً، إلا أن الكميات المنتجة يومياً تتراوح بين ١٤ ألفاً و١٧ ألف متر مكعب.

وفي تصريح لـ«الوطن» أعاد أبو سرحان أسباب إنتاج هذه الكميات من المياه إلى العديد من الأسباب أولها خروج عدد من الآبار المغذية للمدينة من الخدمة بسبب احتراق الغواطس والقطع الترددي للتيار الكهربائي وضعف التيار الكهربائي على الآبار المجيدة من القنّين التي تحول دون عمليات الإقلاع بسبب لوحات الحماية، إضافة إلى الأعطال الطارئة التي تتعرض لها خطوط الضخ الرئيسية، فضلاً عن تعطل مجموعات التوليد الداعمة لعمليات الضخ على كثير من الآبار وحاجتها إلى عمليات الإصلاح المتكرر.

وأكد أن الإشكالية الرئيسية لجميع تلك القضايا تتركز بعدم وجود البدائل لتلك الأعطال ضمن مستودعات المؤسسة سواء من غاطسات أو مولدات أو حتى السكورات الموزعة ضمن الشبكة والكابلات التي تتعرض للسرقة أو التخريب الأمر الذي أوقع المؤسسة بحالة عجز شبه دائم لتأمين البدائل وخاصة فيما يتعلق بتبديل الغواطس التي تحتاج عمليات إصلاحها إلى أيام وأشهر والاعتماد على سياسة الأولويات بتأمين الغواطس حسب الاختناقات وعدد المستفيدين.

ولفت أبو سرحان إلى أن تغذية المدينة من مياه الشرب تعتمد على ثلاثة مصادر وهي تجمع آبار الذعلة وآبار المدينة المجهزة ضمن الأحياء إضافة إلى سد الروم، مضيفاً: إلا أن خروج عدد من تلك الآبار التي وصل عددها إلى ١٣ من أصل ٣٢ بئراً أدى إلى النقص في كميات المياه المنتجة يومياً.

وأشار إلى أن خروج عدد من الآبار عن الخدمة ليس الإشكالية الوحيدة التي أدت إلى شح المياه وعدم القدرة على ضخ الكميات المطلوبة يومياً فهناك مشاكل أخرى تعاني منها شبكة المياه وأولاها قدم الخطوط والتوسع السكاني غير المدروس الذي أدى إلى عدم قدرة خطوط الضخ على تغطية القطاعات السكنية كاملة، وهذا ما يحتاج إلى تبديل الخطوط القديمة وتوسيعها وهو ما يحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة، وإمكانيات المؤسسة من معدات وورش لا تكفي لتغطية الأعطال والقيام بأعمال الإصلاحات.

وبيّن أن من ضمن المشاكل أيضاً عدم تعاون العديد من الأهالي مع عمال الشبكة التي تتركز بعدم متابعة العدادات المنزلية ومراقبة المصافي ضمنها، موضحاً أن الكثير من العدادات تتعرض إلى التسكير جراء تراكم الأتربة الأمر الذي يحول دون وصول المياه إلى كثير من المنازل فضلاً عن التعديات على خطوط الشبكة بكسرها وسحب خطوط جانبية وكسر السكورة أو تركيب مضخات لشفط المياه من الشبكة أثناء عمليات الضخ مع عدم قدرة المؤسسة على كبح تلك التعديات بشكل كامل جراء الفلتان الأمني على ساحة المحافظة.

ولفت أبو سرحان إلى معاناة المؤسسة من قيام العديد من الأهالي بتقديم مبالغ مالية لعمال الشبكات «المسؤولين عن ضخ المياه إلى المنازل» على مبدأ الإكراميات وعدم الانصياع إلى مطالب المؤسسة خلال اللقاءات الأهلية بضرورة الحد من تلك الظاهرة والإبلاغ عن أي عامل يقوم بقبض أي مبلغ الأمر الذي أوقع المؤسسة بإشكالية جراء ورود العديد من الشكاوى حول تقاضي عمال الشبكات في بعض الأحياء لمبالغ مالية لتشغيل دور المياه، كما وجه أصابع الاتهام إلى المؤسسة بالفساد، مؤكداً وقوع المؤسسة بعجز عن تأمين البديل لمن جرى إنهاء تكليفه من عمال الشبكة الأمر الذي فاقم من إشكالية العدالة بتوزيع المياه، مؤكداً مطالبة المؤسسة لجميع الأهالي خلال اللقاءات الأهلية بالتعاون واقتراح أي عامل من ضمن سكان الأحياء لتعيينه كعامل توزيع إلا أنها لم تلق الاستجابة.

وأكد أبو سرحان على حاجة المؤسسة إلى مصادر مياه جديدة على ساحة المدينة وخاصة ضمن الأحياء التي تعتمد على مياه سد الروم.